قياس التحفظ المحاسبي وبيان أثره في جودة الأرباح المحاسبية (دراسة تطبيقية على سوق دمشق للأوراق المالية)*

أ.د. رزان شهيد**
أ. فاطمة محمد شريف عبس***

*تاريخ التسليم: 2015/10/11م، تاريخ القبول: 2015/12/7م.
** أستاذ دكتور/ جامعة حلب/ سوريا.
***مدَّرس/ جامعة حلب/ سوريا.

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى قياس مستوى التحفظ المحاسبي في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، واختبار مدى تمتع رقم الأرباح بجودة عالية، ومن ثم اختبار تأثير التحفظ المحاسبي في جودة الأرباح المحاسبية. وقد تم تطبيق الدراسة على عينة مكونة من 11 شركة مدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية عن الفترة من (2009 – 2013)، ولغرض تحقيق أهداف الدراسة اعتمدت الباحثة على نسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية لحقوق الملكية لقياس التحفظ المحاسبي، واستخدمت نموذج انحدار الأرباح الحالية على الأرباح السابقة لمعرفة مدى استمراريتها. ومن ثم اختبرت تأثير التحفظ المحاسبي في جودة الأرباح باستخدام أسلوب تحليل الانحدار، وقد توصلت الدراسة إلى وجود اختلاف في نسب التحفظ المحاسبي بين الشركات والأعوام المختلفة للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية. كما أظهرت الدراسة بأن أرباح الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية تتمتع بمستوى جودة عال في كل سنوات السلسلة الزمنية للعينة عدا عامي (2010 – 2011) إذ كانت الأرباح فيها أقل قدرة على الاستمرارية. وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية للتحفظ المحاسبي في جودة الأرباح المحاسبية.

الكلمات المفتاحية: التحفظ المحاسبي، جودة الأرباح، استمرارية الأرباح.

Measuring Accounting Conservatism and its Effect on Accounting revenues quality «An Applied Study on Damascus Stock Exchange"

Abstract:

This research aimed to measure level of Accounting Conservatism in the Damascus Securities Exchange companies (DSE), then verifying quality of earnings, and then examine the effect of Accounting Conservatism in Accounting Earnings quality. This research has been applied on a sample of 11 companies listed on (DSE) during the period (2009- 2013), in order to achieve the research objectives the ratio of Book Value to market value of equity was used to measure Accounting Conservatism, and regression current earnings on past earnings was used to verify quality persistence . Finally, regression analysis method was used to test the effect of Accounting Conservatism on Accounting Earnings quality. The result of the research showed that There is a differences in the level of Accounting Conservatism between companies listed on the Damascus Securities Exchange and differences between years that have been studied, and the research concluded results indicating a high level of earning quality except the earnings of (2010 -2011), where earnings in this years have a poor ability of persistence. finally The result of the research showed that There is No effect of Accounting Conservatism on Accounting Earnings quality.

***Key words**: Accounting Conservatism, Earnings quality, Earnings Persistence.*

مقدمة:

إن الهدف الأساسي للمحاسب هو تقديم المعلومات المالية التي تمتاز بالدقة، وتوفيرها في الوقت المناسب، وعرضها بطريقة يسهل فهمها وايصالها إلى جميع الأطراف المختلفة ذات الصلة بالشركة عن طريق التقارير المالية. وبالرغم من أن هذه التقارير المالية يتم إعدادها استناداً إلى معايير المحاسبة الدولية، إلا أن هذه المعايير تسمح باستخدام أساليب وطرق محاسبية مختلفة لمعالجة الأحداث والظواهر الاقتصادية نفسها . وبالتالي فإن مرونة اختيار الإدارة للتقديرات المحاسبية من ناحية، ومن ناحية أخرى المرونة في تأجيل أو تقديم الاعتراف بالمصروفات والإيرادات الناتجة عن استخدام اساس الاستحقاق المحاسبي. قد يؤدي إلى ظهور نتائج مختلفة في التقارير المالية لقياس الأحداث الاقتصادية نفسها مما ينعكس اختيار أي من هذه البدائل بدوره على جودة نتائج القياس المحاسبي، ومن ثم على جودة الأرباح المحاسبية.

مشكلة البحث:

إن رقم الربح المحاسبي يعد من أكثر البنود أهميةً لمستخدمي التقارير المالية. وإن تعدد الأدوات المستخدمة في إعداد هذه التقارير المالية يؤثر على نتائج الأرباح وبالتالي على جودة الأرباح. فأصبحت تسعى معظم الشركات للتعبير عن أرباحها بصدق وشفافية. فأخذت تعمل على رفع مستوى التحفظ المحاسبي في إعدادها للتقارير المالية لتعزيز مصداقية تقاريرها المالية. **وبناءً عليه يمكن صياغة مشكلة البحث بالتساؤلات التالية:**

- هل تمارس الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية التحفظ المحاسبي في إعدادها للتقارير المالية؟
- هل تتمتع أرباح الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية بالاستمرارية؟
- هل يوجد أثر للتحفظ المحاسبي في جودة الأرباح المحاسبية؟

أهداف البحث:

يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في تحديد العلاقة بين التحفظ المحاسبي في إعداد التقارير المالية ومستوى جودة الأرباح المحاسبية في الشركات، ويمكن صياغة الأهداف الفرعية للبحث بما يلي:

1. قياس مستوى تحفظ الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية في إعداد تقاريرها المالية.
2. قياس مدى استمرارية الأرباح التي تظهر جودة الأرباح المحاسبية في الشركات محل الدراسة.
3. دراسة أثر التحفظ المحاسبي في جودة الأرباح المحاسبية

بالشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

أهمية البحث:

1. الأهمية العلمية: تنبع أهمية هذا البحث من خلال مناقشته لموضوعي التحفظ المحاسبي، وجودة الأرباح المحاسبية اللذين أصبحا من المواضيع الجدلية في الآونة الأخيرة لاسيما بعد انهيار العديد من الشركات العالمية، فالأرباح المحاسبية التي تظهرها التقارير المالية تؤثر على قرارات كلٍ من الإدارة المالية والمستخدمين المختلفين. فأخذت معظم الشركات تسعى لزيادة وعي المستثمرين وادراكهم لأهمية تحليل جودة الأرباح المحاسبية، ومدى تعبير رقم الأرباح عن حقيقة الأداء المالي للشركات.

2. أهمية بالنسبة للشركات: تم تطبيق هذه الدراسة على سوق دمشق للأوراق المالية لدراسة تأثير التحفظ المحاسبي في جودة الأرباح المحاسبية والتي ستساعد الشركات المدرجة فيه في تقييم سياساتها المحاسبية ومعرفة أثرها على نتائج أعمالها (رقم أرباحها).

3. أهمية عامة (على مستوى الاقتصاد العام للدولة): يعد سوق دمشق أحد أهم دعائم النمو الاقتصادي في سوريا ومن الأسواق المالية الناشئة التي تعاني من ندرة الأبحاث والدراسات من جهة، ومن جهة أخرى لدراسته أثر التحفظ المحاسبي في جودة الأرباح المحاسبية في سوق مالية مختلفة من الناحية التنظيمية، والتشريعية عن الأسواق المالية التي سبق دراستها.

فرضيات البحث:

تستند هذه الدراسة إلى الفرضيات التالية:

1. لا تمارس الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية التحفظ المحاسبي في إعدادها للتقارير المالية.

2. لا تتمتع أرباح الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية بالاستمرارية.

3. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتحفظ المحاسبي في جودة الأرباح المحاسبية.

مجتمع البحث:

يتكون مجتمع الدراسة من الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية كافة والبالغ عددها (22) شركة في نهاية عام2013، والمقسمة وفق قطاعات السوق(*) وفق الجدول التالي:

جدول رقم (1)

توزيع مفردات مجتمع البحث حسب القطاعات الاقتصادية

القطاع	عدد الشركات	النسبة المئوية
الزراعي	1	% 4.5
التأمين	6	% 27
البنوك	12	% 55
الصناعي	1	% 4.5
الخدمات	2	% 9
المجموع	22	% 100

(*) وللاطلاع على مجتمع البحث وتوزيعها على قطاعات العمل، يمكن الرجوع إلى الجدول رقم (1) في الملحق.

عينة البحث:

تضمنت الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية التي تحقق الشروط التالية:

1. أن تكون مدرجة في السوق على مدار الفترة الممتدة بين عام 2009و2013.

2. توفر بيانات للشركة عن خمس سنوات متتالية.

3. السنة المالية تنتهي في 31/12 من كل عام.

بلغت عدد الشركات التي حققت الشروط 11 شركة، وشكلت عينة الدراسة ما نسبته50 % من الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، وتعد هذه النسبة من الناحية الإحصائية مقبولة وممثلة للمجتمع.

جدول رقم (2)

عينة البحث حسب القطاعات الاقتصادية

القطاع	عدد الشركات	النسبة المئوية
الزراعي	0	% 0
التأمين	1	% 9
البنوك	7	% 64
الصناعي	1	% 9
الخدمات	2	% 18
المجموع	11	% 100

اختبار اعتدالية توزيع البيانات: استخدمت الباحثة اختبار سمر نوف وكولمجروف لمعرفة توزيع البيانات إن كان يتبع التوزيع الطبيعي أم لا، **وكانت النتائج وفق الجدول التالي:**

جدول رقم (3)

اختبار سمر نوف وكولمجروف لمعرفة توزيع البيانات

Conservatism	Kolmogorov-smirnov			Shapiro-wilk		
	statistic	df	sig	statistic	df	sig
	0.066	55	0.20	0.976	55	0.332

يتضح من نتائج التحليل الاحصائي للاختبار بأن قيمة sig تساوي (0.20) وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05 وبالتالي فإن العينة المسحوبة من المجتمع تتبع التوزيع الطبيعي.

اختبار الارتباط الذاتي: استخدم اختبار (Durbin Watson)

للتحقق من درجة الارتباط بين المتغير المستقل والمتغير التابع بشكل يؤثر على صحة النموذج، وكانت نتائج الاختبار كما في الجدول التالي:

جدول رقم (4)

نتائج اختبار الارتباط الذاتي

R	R2	Std- error	Durbin Watson
0.058	0.003	6.5125	1.55

من الجدول السابق يتبين بأن قيمة DW لنموذج البحث 1.55 وهي نتيجة مثالية، لأنها تتراوح بين (1.5 و2.5).

وصف متغيرات البحث:

جدول رقم (5)

الإحصاء الوصفي لمتغيرات البحث

المتغير	الانحراف المعياري	المتوسط	أعلى قيمة	أدنى قيمة
التحفظ	0.22	0.698	0.737	0.678

أسلوب جمع البيانات:

قامت الباحثة بجمع البيانات الأساسية من خلال التقارير المالية والنشرات الدورية المتوفرة على موقع سوق دمشق للأوراق المالية.

أسلوب تحليل البيانات: تمّ تحليل البيانات، واختبار الفرضيات بالاعتماد على مجموعة من الأساليب الإحصائية باستخدام برنامجي (EXCEL) و (SPSS) وتمثلت مقاييس المتغيرات بما يلي:

1. قياس التحفظ المحاسبي بقسمة القيمة الدفترية لحقوق الملكية إلى القيمة السوقية لحقوق الملكية.
2. قياس جودة الأرباح بالاعتماد على قياس مدى استمرارية الأرباح في المستقبل.
3. استخدام أسلوب تحليل الانحدار البسيط لدراسة أثر التحفظ المحاسبي في جودة الأرباح المحاسبية.

منهجية البحث:

اعتمدت الباحثة في تحقيق أهداف البحث واختبار فرضيته على المنهجية التالية:

1. **الجانب النظري:** اعتمدت الباحثة على المنهج الاستقرائي بالإفادة من المراجع العربية والأجنبية والمقالات والدوريات المحكمة والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة.
2. **الجانب العملي:** قامت الباحثة بإجراء دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية من خلال قياس التحفظ المحاسبي في الشركات عينة البحث. كما قامت بقياس مدى استمرارية الأرباح في هذه الشركات كدليل على جودة أرباحها، ثم أجرت تحليل الانحدار لمعرفة الأثر بينهما. وفي النهاية قامت بتحليل النتائج الإحصائية.

نموذج البحث:

أدبيات البحث:

التحفظ المحاسبي:

♦ **مفهوم التحفظ المحاسبي:** إن مفهوم التحفظ المحاسبي يعد من أهم وأقدم الموضوعات في المحاسبة المالية. وبالرغم من معارضة بعض الباحثين له من حيث تأثيره السلبي على جودة المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية المنشورة. إلا أنه أصبح في الوقت الراهن مطلباً أساسياً من قبل مستخدمي التقارير المالية خاصةً في أعقاب حالات الانهيار التي شهدها مطلع القرن الحادي والعشرين لعدد كبير من الشركات العملاقة، وما نتج عنه من خسائر فادحة تحملها أصحاب المصالح في هذه الشركات نتيجة بعض الممارسات الانتهازية التي قامت بها إدارة تلك الشركات (عمر، مأمون،2014، 896). لقد اختلف تعريف التحفظ المحاسبي فيما بين الباحثين فقد عرفه (Basu) على أنه: ميل المحاسب ليطلب أعلى درجة من اليقين للتحقق والاعتراف بالأنباء الجيدة كمكاسب مقارنةً بالاعتراف بالأنباء السيئة كخسارة (Bauwhede, 2007,p.34).

وعرفه (Watts) على أنه: عدم توقع أي ربح، ولكن توقع كل الخسائر (Kazemi,2011,p.1385).

كما عرفه (Hayan & Givoly) بأنه: اختيار المبادئ والسياسات المحاسبية التي تخفض من قيمة صافي الربح بتأخير الاعتراف بالإيرادات، وتعجيل الاعتراف بالمصاريف (إيمان، 2014، ص310).

ومن التعريفات السابقة تستنتج الباحثة أن: التحفظ المحاسبي هو أن يقوم المحاسب بالتعجيل بالاعتراف بأي خسارة متوقع حدوثها، بينما يتم التأخر بالاعتراف بأي ربح لحين حدوثه.

♦ **مبررات استخدام التحفظ المحاسبي (الدوافع):** لقد أظهرت العديد من الدراسات أربعة مبررات لاستخدام مبدأ التحفظ المحاسبي وهي:

- **التعاقد:** أي أن يتم التركيز على العقود الرسمية التي تنشأ مع الأطراف ذات العلاقة مع الشركة كعقود الدين. فتعد شروط توزيعات الأرباح المنصوص عليها في عقود الدين دليلاً على التحفظ المحاسبي الذي يسعى إليه الدائنون للحد من الافراط في توزيعات الأرباح، وللمحافظة على الحد الأدنى لقيمة الأصول لحماية قروضهم. (حمدان،2011، ص 415).

- **التقاضي:** إن من أهم الأسباب التي تجعل الإدارة تستخدم التحفظ المحاسبي هي السعي لتخفيض احتمال التعرض إلى التقاضي. فالمديرون يميلون للتحفظ في الإعلان عن الأرباح والقيم العالية للأصول لتجنب تعرضهم للتقاضي في حال المبالغة في تقديرهم (حمدان،2011، ص253).

- **الضريبي**: إن التحفظ المحاسبي يساعد في تقليل الالتزامات الضريبية الحالية للشركة من خلال تأجيل الاعتراف بالإيرادات، وتعجيل الاعتراف بالمصاريف (علي،2012، ص264).

- **التنظيمي**: إن الخسائر الناجمة عن المبالغة في الربح المحاسبي تتسبب بآثار سلبية على المجتمع. ونظراً لكون واضعي المعايير يتحملون المسؤولية الناتجة عن تطبيق تلك المعايير. فقد وضع معظم واضعي المعايير معايير محاسبية متحفظة لتجنب الأضرار التي قد تلحق بسمعتهم. فالتحفظ المحاسبي يستخدم من قبل واضعي المعايير وسيلة للحد من تعرض سمعتهم للضرر من خلال المبالغة في تقدير قيمة الشركة، أو الأرباح الناتجة عن تطبيق المعايير (بشرى، أنمار،2014، ص367).

♦ **أنواع التحفظ المحاسبي**: هناك نوعان للتحفظ المحاسبي هما:

- **التحفظ الشرطي**: يتمثل في توقيت الاعتراف بالخسائر والأرباح حيث يتم تسجيل الخسائر قبل تحققها وبدون وجود الدليل المؤكد على وجودها. في حين لا يتم تسجيل الأرباح قبل تحققها ووجود دليل مؤكد على وجودها. أي أن تسجيل الأرباح مشروط بالأنباء المستقبلية السارة إذ يتم الاعتراف بالأنباء السيئة بشكل فوري مقارنة بالأنباء الجيدة (علي،2012، ص246).

- **التحفظ غير الشرطي**: يتمثل في اختيار الإدارة للطرق والسياسات المحاسبية التي تخفض الأرباح والقيمة الدفترية لصافي الأصول بغض النظر عن وجود خسائر. ويتحقق ذلك من خلال تحميل النفقات على الفترة الحالية بدلاً من رسملتها (أحمد،2010، ص51).

♦ **أهمية التحفظ المحاسبي**: تتمثل أهمية التحفظ المحاسبي بما يلي) أحمد رجب،2011، ص10):

- **تقدير المرونة في اختيار السياسات المحاسبية**: فكلما زادت درجة المرونة في اختيار السياسات المحاسبية ولد ذلك فرصة أكبر للإدارة للتلاعب بأرباحها، فالتحفظ المحاسبي يحد من هذه المرونة بما يحقق النفع لجميع الأطراف.

- **تقييم جودة الإفصاح**: إن جودة الإفصاح تعد نتيجة طبيعة نظراً لتطبيق السياسات المحاسبية المتحفظة، فهي تظهر السياسات المحاسبية الأساسية والافتراضات التي بنيت عليها التقديرات المحاسبية.

- **تحديد مواطن الخطر**: إن التحفظ المحاسبي يساعد في تحديد ما إذا كانت هناك شكوك في جودة السياسات، والتقديرات المحاسبية كملاحظة وجود زيادة في الأرباح غير المبررة.

- **يحقق التحفظ المحاسبي منفعة للأطراف المتعاقدة من** إدارة ومساهمين ودائنين فهو يستخدم آلية لمقابلة عدم تماثل المعلومات، ويحقق درجة عالية من الشفافية في إعداد التقارير المالية.

- **يجنب الشركة تحمل التكاليف القضائية المحتملة التي** قد تنتج عن تقييم الأصول بأكبر من قيمتها.

ومما سبق ترى الباحثة أن استخدام التحفظ المحاسبي ذو أهمية كبيرة في تحديد السياسات المحاسبية ومدى مرونتها. كما ويساعد التطبيق السليم له على التزام الشركة بسياسة الحيطة والحذر، ووسيلة لحمايتها من المخاطر والخسائر المستقبلية المحتملة.

جودة الأرباح:

1. مفهوم جودة الأرباح: تناول الباحثون في مجال المحاسبة مفهوم جودة الأرباح بمعانٍ متعددة تبعاً لاختلاف مستخدمي التقارير المالية، وطبيعة الأهداف المرجو تحقيقها، وكذلك لاختلاف وجهة نظرهم فيما تحتويه الأرباح من خصائص تجعلها تتمتع بالجودة (اقبال، عماد،2009، ص10). وبناءً على ما سبق فإنه لا يوجد تعريف محدد لجودة الأرباح فقد عرفها(Bellovary) أنها قدرة الأرباح المعلنة من قبل الشركات في التعبير عن الأداء الحقيقي للشركة، والتنبؤ بالأرباح المستقبلية إذ إن جودة الأرباح تتمثل في الثبات والاستمرارية الأرباح وعدم تذبذبها (Bellovary, et al,2005,p.32).

وعرفها (Gregory): أنها الأرباح التي تعلنها الشركة التي تعكس الواقع الحقيقي للعمليات المالية في الشركة، والجوهر الاقتصادي للأنشطة التشغيلية وبدون تدخل الإدارة (Gregory ,2014,p.18).

ومما سبق تجد الباحثة أن مفهوم جودة الأرباح يختلف بمفهومه نظراً لاختلاف المقياس المستخدم لتحديد مدى جودة الأرباح المعلنة. ومن المقاييس المعتمدة لقياس جودة الأرباح استمرارية الأرباح، التنبؤ بالأرباح، الاقتراب من النقد، إدارة الأرباح، جودة المستحقات . .

2. الأطراف المهتمة بجودة الأرباح المحاسبية: يعد رقم الربح المفصح عنه في بالتقارير المالية من أهم الأرقام المحاسبية الذي يعتمد عليها المستخدمون سواءً الداخليين أو الخارجيين في اتخاذ قراراتهم المختلفة. فمن داخل الشركة تعتمد الإدارة على رقم الربح المحاسبي في تحديد مكافئات العاملين وتحديد التوزيعات على المساهمين وغيرهما، أما من خارج الشركة فيعتمد المحللون والمستثمرون والمساهمون على رقم الأرباح مؤشرا عن أداء الشركة خلال الفترات الماضية، ومؤشرا أساسيا للتنبؤ بقدرات الشركة في المستقبل (بيومي،2012، ص103). **وعليه فإن الأطراف المهتمة بجودة الأرباح هم**:

♦ **المستثمرون الحاليون والمحتملون**: فالمستثمرون يهتمون بشكل كبير بقدرة الشركة على توزيع الأرباح ومدى استمراريتها بتوزيعها في المستقبل. كما إنها تعطي مؤشراً على الاستخدام الكفؤ للموارد المتاحة.

♦ **الدائنون والمقرضون**: يرغب كل من الدائنين والمقرضين بالتعرف على المتانة المالية للشركة ومدى قدرتها الايفائية، وذلك من خلال رقم الأرباح الذي تظهره الشركة بتقاريرها المالية. فهم يعدون السيولة العالية مهمة لاتخاذ قرارتهم في منح القروض والائتمان للشركة.

♦ **المحللين الماليين**: إن المحللين الماليين بحاجة لبناء قراراتهم على تقييمات وتوقعات عن أداء الشركة. فهم يبنون

أغلب قراراتهم بالاعتماد على رقم الأرباح، وهم يفضلون أن تكون الأرباح المعلنة أكثر شفافية للتنبؤ بها، ويساعدهم في أن يتخذوا من خلالها قرارات صحيحة (عباس وآخرون،2013، ص93).

♦ **واضعو المعايير**: يعد واضعو المعايير المحاسبية أن الأرباح ذات جودة مرتفعة إذا ما تم الإفصاح عنها بما ينسجم مع المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً.

♦ **المدققون**: تعد الأرباح ذات جودة عالية إذا استطاعت أن تعكس الأداء الحقيقي لمديري الشركة (patricia,2004,p.2).

أهمية جودة الأرباح:

تستمد جودة الأرباح أهميتها من أهمية الأرباح نفسها، فتعد أرباح الشركات بغض النظر عن جودتها أحد أهم المدخلات اللازمة لاتخاذ العديد من القرارات المختلفة. فرقم الربح يتم استخدامه في العديد من الدراسات التنبؤية والتقييمية لأداء الشركة الحالي والمالي. كما وتعتمد الجهات الحكومية لاتخاذ العديد من القرارات على رقم الربح، ومن أهمها تحديد مقدار الضريبة المستحقة على الشركة. مما يسهم في الحد من التهرب الضريبي، وكذلك يساعد في التخطيط على المستوى القومي (بغدادي أحمد،2013، ص18).

العلاقة بين التحفظ المحاسبي وجودة الأرباح المحاسبية:

إن التزام الشركة بمبدأ التحفظ المحاسبي عند إعداد تقاريرها المالية يحقق العديد من المزايا. فالعديد من الدراسات أظهرت بأن الأرباح ذات الجودة العالية يمكن الحصول عليها من خلال تطبيق سياسة التحفظ المحاسبي. لذلك توجهت الدراسات إلى الربط بين استخدام التحفظ المحاسبي لإعداد التقارير، والحصول على أرباح ذات جودة عالية. فالتحفظ المحاسبي في الإعلان عن الأرباح عبر استخدام السياسات المحاسبية التي من شأنها تأجيل الاعتراف بالإيرادات سيمنح الأرباح الاستمرارية في المستقبل من خلال توليد التدفقات النقدية عبر الفترة الزمنية القادمة (حمدان، 2012، ص25). كما وقد أظهرت دراسة (Ball & Shivakumar) بأن الأرباح تكون ذات جودة عالية عندما تكون متحفظة محاسبياً بينما تنخفض جودة الأرباح عندما يتم ممارسة إدارة الأرباح من خلال المبالغة في الإعلان عن الأرباح (بشرى، أنمار،2014، ص359).

كما ويساعد التحفظ المحاسبي في تحسين جودة المعلومات، وجودة الأرباح إذ إن تبني السياسات المحاسبية المتحفظة قد تقلل من السلوك الانتهازي للإدارة مما يزيد من موثوقية المعلومات المحاسبية. ويزيد ذلك من قدرة الأرباح الحالية على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية (الرشيدي،2013، ص62). وكما إن استخدام السياسات المحاسبية المتحفظة تساعد في اظهار التقارير المالية بدقة وموضوعية أكبر ؛ فتوفر معلومات محاسبية ذات جودة عالية، وبالتالي تعمل على تنشيط سوق الأوراق المالية، لوجود تأثير مباشر على جودة المعلومات المحاسبية. ويعتمد عليها المستثمرون في اتخاذ العديد من القرارات (سامح،2011، ص 144). كما أظهرت دراسة (Kazemi et al,2011) وجود علاقة إيجابية بين التحفظ المحاسبي وخصائص جودة الأرباح (استمرارية الأرباح، والقدرة على التنبؤ بالأرباح، والقيمة الملائمة، والتوقيت المناسب) فقد أشار إلى أن الشركات التي تستخدم التحفظ المحاسبي يكون لديها المزيد من القدرة على التنبؤ بالأرباح بشكل أكبر من الشركات التي تستخدم التحفظ المحاسبي بشكل أقل . وعليه فإن الشركات التي تستخدم التحفظ المحاسبي بشكل أكبر تساعد في زيادة جودة الأرباح.

الدراسات السابقة:

(**Seyed & Abdol Karim, 2014**): إن الهدف الأساسي لهذه الدراسة يتمثل بمعرفة تأثير التحفظ المحاسبي على جودة الأرباح، والقيمة الأسمية للأوراق المالية، والعائد على الأسهم في الشركات المدرجة ببورصة طهران. أخذت عينة من 120شركة خلال الفترة (2006 – 2011) واستخدم لقياس التحفظ نسبة المستحقات إلى قيمة الأسهم العادية ومن ثم ضربها ب(−1)، ولقياس جودة الأرباح بالاعتماد على نموذج جونز. وأظهرت النتائج أنه توجد علاقة مباشرة بين التحفظ المحاسبي وجودة الأرباح. وأن اجراءات التحفظ المحاسبي في اعداد التقارير المالية تؤدي إلى الحد من فرص المديرين ودوافعهم لاستخدام الاستحقاقات.

(**Bijan & Mohammad, 2014**) تهدف هذه الدراسة لمعرفة أثر التحفظ المحاسبي، وجودة الأرباح على أفعال المستثمرين. واخذت عينة من 160 شركة مدرجة في بورصة طهران من عام (2007 – 2011)، واستخدم لقياس التحفظ نسبة المستحقات إلى قيمة الأسهم العادية ومن ثم ضربها ب(−1)، ولقياس جودة الأرباح بالاعتماد على نموذج جونز. وقد أظهرت النتائج وجود آليات رقابية، مثل التحفظ المحاسبي الذي يشكل عائقا لدوافع المديرين ويزيد من الفائدة لمقدمي رؤوس الأموال.

(**Zahra & Leila, 2013**): هدفت هذه الدراسة إلى معرفة تأثير التحفظ المحاسبي وجودة الأرباح على رد فعل المستثمرين تجاه النقد، ولقياس الأثر تم أخذ عينة من 160 شركة مدرجة في بورصة طوكيو خلال الفترة (2005 – 2009)، واستخدم لقياس التحفظ نسبة المستحقات إلى قيمة الأسهم العادية ومن ثم ضربها ب(1−)، ولقياس جودة الأرباح بالاعتماد على نموذج جونز وأظهرت النتائج أن التحفظ المحاسبي يساعد في اظهار شفافية أكثر للمعلومات وبالتالي تزيد من جودة الأرباح. كما أن التحفظ المحاسبي له تأثير على المساهمين حول التغيرات في الأرصدة النقدية.

(**Tariq & Rasha, 2011**): هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر التحفظ المحاسبي الشرطي، وغير الشرطي على جودة الأرباح وأسعار الأسهم في مصر، ولمعرفة ذلك أخذت من 30 شركة مدرجة في السوق المصرية خلال الفترة (2005 – 2009)، وقد استخدم لقياس التحفظ المحاسبي نموذج 1997، Basu. وأظهرت النتائج أن التحفظ المشروط يؤثر سلبا على جودة الأرباح وأسعار الأسهم. أما التحفظ غير المشروط فليس له أثر على جودة الأرباح ولكن له أثر سلبي على أسعار الأسهم.

(**علام حمدان، 2012**): هدفت هذه الدراسة إلى قياس مستوى التحفظ المحاسبي وجودة الأرباح. وتم أخذ عينة من 50 شركة

من الشركات المدرجة في سوق البحرين للأوراق المالية خلال الفترة (2005 – 2008)، وقد استخدم لقياس التحفظ المحاسبي مقياسين نسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية، وكذلك نموذج Basu 1997. ولقياس جودة الأرباح تم قياسها باستخدام نموذج Richardson & Sloan, 2004 لمعرفة مدى استمرارية الأرباح. وأظهرت النتائج وجود مستوى مقبول من التحفظ المحاسبي، كما أن الشركات كبيرة الحجم تتمتع بالتحفظ المحاسبي، بينما الشركات الصغيرة الحجم لا تتمتع بذلك. كما لم تجد هذه الدراسة أي علاقة بين التحفظ المحاسبي وجودة الأرباح.

(**سامح أحمد، 2011**): تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين درجة التحفظ المحاسبي ومستوى جودة الأرباح في مملكة البحرين. وأخذت عينة من 18 شركة خلال الفترة (2006 – 2008). وقد استخدم لقياس التحفظ المحاسبي نسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية. ولقياس جودة الأرباح تم قياسها باستخدام نموذج Richardson & Sloan, 2004 لمعرفة مدى استمرارية الأرباح. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين درجة التحفظ المحاسبي في الشركات البحرينية، وتحسين جودة الأرباح ؛ فارتفاع درجة التحفظ المحاسبي تساعد في انخفاض المستحقات الكلية وبالتالي تحسين جودة الأرباح.

وبعد عرض الدراسات السابقة: تبين للباحثة أن ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة أنها اختبرت أثر التحفظ المحاسبي في جودة الأرباح المحاسبية بالتطبيق على سوق دمشق للأوراق المالية الذي يختلف من الناحية التنظيمية والتشريعية عن الأسواق التي سبقت دراستها.

الدراسة التطبيقية واختبار الفرضيات:

- **الدراسة التطبيقية**: لإجراء هذه الدراسة تم اختيار عينة مكونة من 11 شركة مدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، في الفترة الممتدة من(2009 – 2013) وقد تم قياس كلٍ من المتغيرين كما يلي:

– **المتغير المستقل**: لقد تعددت المقاييس المستخدمة لقياس التحفظ المحاسبي، وقد اعتمدت الباحثة على المقياس الذي اعتمده (Beaver & Ryan, 2005) لقياس درجة التحفظ المحاسبي. وهو عبارة عن نسبة القيمة الدفترية لحق الملكية إلى القيمة السوقية لحق الملكية، ويعد هذا المقياس من أبسط المقاييس المستخدمة في الدراسات التطبيقية إذ يعتمد على دراسة العلاقة بين القيمة الدفترية لحقوق الملكية، وقيمتها السوقية. فالقيمة الأولى تنتج عن تطبيق السياسات، والمبادئ المحاسبية في حين تتمثل القيمة الثانية بالأسعار السوقية الملحوظة في السوق (المشهداني، حميد،2011، ص372). وتحتسب القيمة الدفترية من خلال قسمة مجموع حقوق الملكية مطروحاً منها الأسهم الممتازة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم المكتتب بها، أما القيمة السوقية فهي عبارة عن سعر الإغلاق للسهم في نهاية العام (Hamdan,2011,p.145)، إذ يشير انخفاض هذه النسبة لأقل من واحد صحيح إلى أن الشركة تمارس التحفظ المحاسبي عند إعدادها للقوائم المالية. فإذا كان الفرق كبيرا بين القيمتين بمعنى أن القيمة الدفترية منخفضة والقيمة السوقية عالية فإن ذلك يشير إلى درجة عالية من التحفظ المحاسبي، فكلما كان الفرق كبيرا بين الإثنين، والمتمثل بانخفاض نسبة القيمة الدفترية بانخفاض نسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية فإنه يدل على أن الشركة أكثر تحفظاً (المشهداني، حميد،2011، 373).

– **المتغير التابع**: اعتمدت الباحثة لقياس جودة الأرباح على معرفة مدى استمرارية الأرباح في المستقبل. واستخدمت الباحثة نموذج انحدار الأرباح الحالية على الأرباح السابقة لمعرفة مدى استمراريتها كما يلي (Gregory et al ,2014,p.16):

$$Earningsj,t= \alpha_0 + \alpha_1 Earnings_{j,t-1} + v_{j,t+1}$$

حيث أن: $Earnings_{j,t}$ = صافي الربح التشغيلي للسنة الحالية t والشركة j .

$Earnings_{j,t-1}$ = صافي الربح التشغيلي للسنة السابقة t−1 والشركةj.

$V_{j,t+1}$ = خطأ التقدير (البواقي).

فكلما اقتربت قيمة المعامل α1 من الواحد أو أكثر من الواحد فإنها تشير إلى استمرارية الأرباح، وبالعكس كلما اقتربت القيمة من الصفر فإنها تشير إلى عدم تمتع هذه الأرباح بالاستمرارية. وبتقسيم المعادلة السابقة على إجمالي موجودات الشركة في العام السابق تصبح المعادلة على الشكل التالي (العمري،2010، ص67):

$$\frac{Earnings_{j,t}}{Earnings_{j,t-1}} = \alpha_0 \frac{1}{Total\ assets_{j,t-1}} + \alpha_1 \frac{Earnings_{j,t-1}}{Total\ assets_{j,t-1}} + vj,t+1$$

- **اختبار الفرضيات**:

– **الفرضية الأولى**: لا تمارس الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية التحفظ المحاسبي في إعدادها للتقارير المالية.

جدول رقم (6)

نتائج قياس التحفظ المحاسبي عن الفترة من 2009 - 2013

السنوات/ الشركات	2009	2010	2011	2012	2013	المتوسط
الاهلية للنقل	0.09	0.09	0.10	0.02	0.10	0.08
المتحدة للنشر والاعلان	0.32	0.36	0.39	0.24	0.20	0.302
الاهلية لصناعة الزيوت	0.79	0.93	1.30	1.23	0.74	0.998
البنك العربي	0.50	0.37	1.25	1.13	0.78	0.806
المصرف الدولي للتجارة والتمويل	0.57	0.56	1.15	1.47	0.89	0.928
بنك بيبلوس	0.79	0.52	0.23	1.18	1.10	0.764
بنك بيمو السعودي الفرنسي	0.42	0.38	1.29	1.01	0.69	0.758
بنك سورية الدولي الاسلامي	0.05	0.35	1.20	1.59	0.87	0.812
بنك سورية والمهجر	0.65	0.45	0.81	1.01	0.68	0.72

السنوات/ الشركات	2009	2010	2011	2012	2013	المتوسط
بنك عودة سورية	0.94	0.47	0.77	1.25	0.62	0.81
الشركة المتحدة للتأمين	0.66	0.62	0.73	0.74	0.80	0.71

من الجدول السابق تلاحظ الباحثة ما يلي:

بالنسبة لعامي 2009 و2010: تجد الباحثة انخفاض نسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية في كل من عامي 2009 – 2010 إلى أقل من الواحد، مما يدل على ممارسة الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية للتحفظ المحاسبي عند إعدادها للقوائم المالية، كما انخفضت النسبة في بعض الشركات لأقل من 50 % مما يدل على ارتفاع كبير لممارسة التحفظ المحاسبي من قبل تلك الشركات.

بالنسبة لعامي 2011 و2012: نلاحظ ارتفاع نسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية في العامين إلى أكثر من واحد في بعض الشركات، وانخفاضها في بعضها الآخر، مما يدل على وجود تفاوت في درجة التحفظ المحاسبي بين الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية. وقد يرجع ذلك إلى بداية تدهور الأوضاع الاقتصادية نتيجة ظروف الحرب في سوريا.

بالنسبة لعام 2013: تلاحظ الباحثة عودة انخفاض نسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية في كل الشركات عدا بنك بيبلوس حيث ارتفعت النسبة فيه لأكثر من .

بأن الشركة الأهلية للنقل كانت أكثر شركة قد اتبعت السياسات المتحفظة بنسبة عالية، أما الشركة الأهلية لصناعة الزيوت كانت الأقل استخداماً لسياسات التحفظ.

ومما سبق نجد بأن الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية تمارس التحفظ المحاسبي في إعدادها للقوائم المالية. ولذلك نرفض فرضية العدم، ونقبل بالفرضية البديلة أي تمارس الشركات التحفظ المحاسبي.

– **الفرضية الثانية**: لا تتمتع أرباح الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية بالاستمرارية.

جدول رقم (7)

نتائج قياس استمرارية الأرباح المحاسبية عن الفترة من 2009-2013

النتيجة		F	Sig	العام
استمرارية	0.621	0.007	0.000	2009
عدم استمرارية	-0.250	0.001	0.000	2010
عدم استمرارية	-0.998	0.012	0.662	2011
استمرارية	0.44	-0.032	0.000	2012
استمرارية	0.679	0.04	0.000	2013

من الجدول السابق تلاحظ الباحثة بأن أرباح شركات العينة تتمتع بالاستمرارية في سنوات السلسلة الزمنية للعينة عدا عامي (2010 – 2011) فقد كانت قيمة أقل من الصفر. ومنه نرفض فرضية العدم، ونقبل الفرضية البديلة، أي أن أرباح الشركات تتمتع بالاستمرارية.

– **الفرضية الثالثة**: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتحفظ المحاسبي في جودة الأرباح المحاسبية.

جدول رقم (8)

نتائج تحليل الانحدار لأثر التحفظ المحاسبي في جودة الأرباح المحاسبية (استمرارية الأرباح)

R	R2	Sig	F
0.58	0. 03	0.675	1.78

من النتائج الظاهرة في الجدول رقم (8) نلاحظ أن:

1. قيمة معامل الارتباط R بلغت (0.58)، وهي قيمة متوسطة مما يدل على وجود علاقة ارتباط متوسطة طردية موجبة فيما بين التحفظ المحاسبي وجودة الأرباح.

2. قيمة معامل التحديد R2 بلغت (0.03)، وهي قيمة منخفضة مما يدل على انخفاض القوة التفسيرية للمتغير المستقل على المتغير التابع.

3. قيمة F بلغت (1.78) ومستوى معنوية (0.675) وهي أكبر من (0.05)، مما يعني بأن المتغير المستقل غير صالح للتنبؤ بالمتغير التابع.

وعليه يمكن قبول الفرضية العدمية بأنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتحفظ المحاسبي في جودة الأرباح المحاسبية (استمرارية الأرباح). وقد يكون أحد أسباب عدم وجود أثر للتحفظ المحاسبي في جودة الأرباح الاعتماد على مقياس واحد من مقاييس جودة الأرباح، أو لطبيعة السوق المالي الذي يفرض بعض القيود على الشركات. وتتوافق هذه النتيجة مع دراسة علام حمدان لعام2012 .

النتائج والتوصيات:

النتائج:

توصلت الباحثة للنتائج التالية:

1. تباينت نسب التحفظ المحاسبي في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية من شركة لأخرى ومن سنة إلى أخرى، حيث كانت منخفضة في عامي (2009 و 2010) وعاودت إلى الارتفاع في عامي (2011 و 2012) ومن ثم عاودت إلى الانخفاض في عام 2013.

2. تمتعت أرباح الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية بالاستمرارية في سنوات السلسلة الزمنية للعينة عدا عامي (2010 – 2011) إذ كانت الأرباح فيها غير قابلة للاستمرار.

3. عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية للتحفظ المحاسبي في جودة الأرباح المحاسبية (استمرارية الأرباح) مما يدل على عدم

وجود دور للتحفظ المحاسبي كوسيلة لزيادة جودة الأرباح.

التوصيات:

بناءً على النتائج السابقة توصي الباحثة بما يلي:

1. ضرورة تفعيل آليات حوكمة الشركات والرقابة على الشركات صغيرة الحجم لضمان التزام الشركات بمستوى من التحفظ المحاسبي لضمان شفافية تلك التقارير ومصداقيتها.

2. العمل على زيادة وعي مستخدمي المعلومات المحاسبية حول جودة الأرباح المحاسبية لما لها من أثر مهم على زيادة جودة المعلومات المحاسبية التي ستساعد في اتخاذ القرارات الرشيدة.

3. دراسة مدى تمتع الأرباح المحاسبية بجودة عالية باستخدام مقياس آخر لجودة الأرباح، فجودة الأرباح تختلف باختلاف أسلوب القياس المستخدم (كالقدرة على التنبؤ، والتوقيت المناسب، وخلو من ممارسات إدارة الأرباح.)

المصادر والمراجع:

أولاً- المراجع العربية:

1. أحمد، بغدادي أحمد (2013)، العلاقة بين جودة الأرباح وحساسية الاستثمار الرأسمالي للتدفقات النقدية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الزقازيق، كلية التجارة، ص152.
2. أحمد سامح (2011)، التحفظ المحاسبي وجودة قياس الأرباح دراسة تطبيقية على شركات المساهمة البحرينية، المجلة العربية للإدارة، مجلد31، عدد2، ص ص119 – 144.
3. اقبال عمر–القضاة مأمون(2014)، أثر الأزمات المالية على دعم سياسة التحفظ المحاسبي، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)، مجلد 28، عدد4، ص ص920–896.
4. بيومي، مهياب (2012)، قياس أثر الدور الحوكمي لعقود مكافآت العاملين وفقاً لأساس خيارات الأسهم على جودة الأرباح المحاسبية وأداء المنشأة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قناة السويس، كلية التجارة بالإسماعيلية، ص103.
5. التميمي، عباس، وجر، استقلال (2013)، دور مؤشرات قائمة التدفقات النقدية في تقييم جودة الأرباح، مجلة الإدارة والاقتصاد، مجلد 36، عدد59، ص93.
6. حمدان علام (2011)، أثر التحفظ المحاسبي في تحسين جودة التقارير المالية، دراسات العلوم الإدارية، مجلد38، عدد2، ص ص415–433.
7. حمدان علام (2011)، تقييم مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية وعلاقته بالحاكمية المؤسسية في الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، مجلة جامعة الملك سعود، مجلد 23، عدد2، ص ص253–284.
8. حمدان، علام (2012)، العوامل المؤثرة في درجة التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية دليل من الأردن. المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، مجلد 8، عدد1، ص ص 41–25.
9. حمدان، علام(2012)، التحفظ المحاسبي وجودة الأرباح في سوق البحرين للأوراق المالية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، عدد144، ص ص181–226.
10. سعد الدين، ايمان (2014)، تحليل العلاقة بين التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية وتكلفة رأس المال وأثرها على قيمة المنشأة، مجلة المحاسبة والمراجعة، ص342.
11. شتيوي أحمد (2010)، تأثير مخاطر الدعاوي القضائية على ممارسات التحفظ المحاسبي في الشركات المتهمة بالتلاعب بالتطبيق بسوق الأسهم المصرية، مجلة الإدارة العامة، مجلد50، عدد4، ص51.
12. الرشيدي ممدوح، (2013)، تقييم التحفظ المحاسبي من منظور المستخدم دراسة نظرية وميدانية، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، مجلد27، عدد1، ص62.
13. الشريف، اقبال–أبو عجيلة، عماد) 2009(، العلاقة بين جودة الأرباح والحاكمية المؤسسية. بحث مقدم للمؤتمر العلمي السابع، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء، الأردن، ص44.
14. عبد الملك، أحمد رجب(2011)، أثر قواعد حوكمة الشركات على درجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية المنشورة للشركات المسجلة بسوق المال المصري، ص53.
15. العمري محمد فوزي، (2010)، اختبار خصائص نوعية العوائد في القوائم المالية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الموصل، ص67.
16. المشهداني بشرى، حميد أنمار(2014)، قياس ممارسة التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، مجلد20، عدد78، ص ص 392–369.
17. يوسف علي (2012)، أثر محددات هيكل ملكية المنشأة في تحفظ التقارير المالية دراسة تطبيقية. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد28، عدد1، ص ص235–264.

ثانياً- المراجع الأجنبية:

1. *Abedini B, Ranjbar M, Mozaffari M., (2014), Investigating effect of accounting conservatism and earnings quality on reaction of investors to cash stock of companies accepted in Tehran stock exchange, International journal of academic research in accounting, VOL.4, NO.1,P p.331-339.*
2. *Bauwhede H., (2007), The Impact of Conservatism on the Cost of Debt: Conditional versus Unconditional Conservatism, Katholieke Universities Leuven, P34.*
3. *Bellovary J, Giacomino D, Akers M., (2005), Earnings Quality: It is Time to Measure and Report, The CPA Journal, P 32-37.*
4. *Dechow Patricia, Schrand Catherine., (2004), Earnings Quality, The Research Foundation of CFA Institute, P 2.*
5. *Gregory L, Girish J., (2014), Predictability Persistence of Earnings and stock price synchronicity evidence from Indian stock market, International Journal of Economics, Commerce and Management, p.16.*
6. *Hamdan A , Abzakh M, Ataibi M., (2011), Factors Influencing the Level of Accounting Conservatism in the Financial Statements, International Business Research, VOL. 4, NO.3, p.145-155.*
7. *Ismail T, Elbolok R., (2011), Do conditional and unconditional conservatism impact earnings quality and stock prices in Egypt?, Research Journal of Finance and Accounting, VOL.2,*

NO.12, P.22.

8. *Kazemi, H, Hemmati, H, Faridvand, R., (2011), Investigating the Relationship Between Conservatism Accounting and Earnings Attributesn, World Applied Sciences Journal, VOL.12, NO .9, 1385-1396.*
9. *Lyimo G.,(2014), Assessing the measures of quality of earnings: evidence from India, European Journal of Accounting Auditing and Finance Research, 2(6), p.18.*
10. *Nozari S, Moghaddam A, Nazemi A., (2014), Accounting conservative Effect on Earning quality stock official value and stock yield in accepted firms in Tehran stock exchange, International journal of current life sciences, VOL.4, NO. 7, p.3334-3338.*
11. *Poorzanani Z, Mirzahedagatil L., (2013), "The effect of accounting conservatism and earnings quality on investor reaction to cash holding level", Technical Journal of Engineering and Applied Sciences, VOL.3 NO. 19, p2493-2497.*